المشهد الأمني – العسكري
إسرائيل في مواجهة مستقبل إقليمي غامض

فادي نحاس

مدخل

تجمع التقديرات الاستخباراتية والتحليلات الأمنية الإسرائيلية المنشورة، على أن الوضع الإستراتيجي الإسرائيلي عام ٢٠١٣ بات أفضل، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك.

سنفصل في هذا الفصل التحليلات والتقديرات الأمنية الإسرائيلية ورؤيتها للتحولات الإقليمية، حيث سيتم التركيز بشكل خاص على قضيتين أساسيتين شكلتا محور الاهتمامات الإسرائيلية الأمنية، وهما: الهزات المستمرة التي يشهدها العالم العربي خاصة دول الطوق، واتفاقية جنيف بين إيران والدول الست (٥+١).

يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء. يستعرض الجزء الأول منه مجموعة من الفرضيات الأساسية التي توجه القراءة الإستراتيجية الإسرائيلية لتداعيات الانتفاضات والثورات العربية التي عرفت بـ «الربيع العربي»، وذلك وفق التقدير الإستراتيجي السنوي للاستخبارات الإسرائيلية وتقارير وتصريحات ومؤتمرات ودراسات جرت في عام ٢٠١٣. ويتطرق الجزء الثاني إلى استعراض موسع لمستجدات الملف النووي الإيراني في عام ٢٠١٣، فيما يتعلق تحديداً باتفاقية جنيف وتداعياتها من منظور الأمن القومي الإسرائيلي. أمّا الجزء الثالث فيستعرض الموقف الإسرائيلي من الشأن المصري، خاصة بعد سقوط نظام الإخوان. ويبحث الجزء الرابع في التداعيات الأمنية والإستراتيجية للمفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية. أما الجزء الخامس فيتطرق إلى جديد القراءة الإسرائيلية للأحداث على الساحة السورية وتداعياتها الإستراتيجية. ويتطرق الجزء

السادس والأخير، إلى تأثير الوضع الإقليمي على حالة التهدئة القائمة بين إسرائيل وحزب الله وانعكاس الأزمة السورية على الموقف الإسرائيلي نحو الحزب.

السياق الإقليمي: الأحداث والانتفاضات العربية

ما زالت التقارير تؤكد أن الهزة التي تواجه العالم العربي ستحوّل المنطقة إستراتيجيا ، وأنها ستؤدي إلى مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي.

ما زالت الثورات التي تشهدها المنطقة العربية تشكل وللسنة الثالثة على التوالي محور التقدير الاستخباراتي السنوي التابع لوكالة الاستخبارات العسكرية، والتي يوكل إليها تقويم المخاطر المحيطة بإسرائيل. ويعتمد التقدير على ما تقدمه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة: الموساد والشاباك والاستخبارات العسكرية «أمان» ،ومركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية.

من الضروري الإشارة إلى أن التقدير الإستراتيجي السنوي وغيره من القراءات الإستراتيجية تعير الاهتمام بشكل خاص للوضع الإستراتيجي لإسرائيل في الوضع الراهن والمنظور القريب. حيث يتناول التقدير أحوال الساحات المحيطة بإسرائيل وفقاً لمعيار رئيس هو «منسوب التهديد الفعلي» الذي يمثّله كل منها على الأمن القومي الإسرائيلي. بمعنى التهديد على الحدود من قبل جيوش نظامية.[1]

تجري المؤسسة العسكرية، بالاستناد على التقارير والتقديرات، مراجعة وقراءة تقييميه لتداعيات الثورات العربية من منظور أمنها القومي، حيث ما زالت التقارير تؤكد أن الهزة التي تواجه العالم العربي ستحوّل المنطقة إستراتيجيا ، وأنها ستؤدي إلى مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم، أن عام ٢٠١٣ يتصف باستمرار عدم اليقين في المنطقة، وأشارت إلى سيناريو مقلق قد يأتي من سورية، إلا أن التقدير الاستخباراتي والقراءات المختلفة تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بات أفضل وازداد توطداً، انطلاقاً من تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك. فيما يلي أبرز المعطيات والمؤشرات:[2]

بات الوضع الإستراتيجي لإسرائيل أفضل، وازداد توطداً، انطلاقاً من تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك.

أولاً – ضعف الجيش العراقي المستمر منذ سنوات، وعدم وجود جيش نظامي على الحدود الشرقية يساهم في تهديد إسرائيل.

ثانياً –تفكيك نحو٥٠ في المئة من السلاح الكيميائي الذي تمتلكه سورية، وتراجع قوة الجيش السوري بشكل دراماتيكي حيث أن نحو نصف الجيش السوري لم يعد موجوداً تقريباً، كذلك تعرضت قدرات الدفاع الجوي الخاصة به للأضرار. وتبعاً لذلك، فإن الخطر الذي تشكله هذه الجبهة على إسرائيل منخفض، لكن مع ذلك،

فإنه بسبب الفوضى في سورية تنامت قوة المنظمات الإسلامية المتشددة التي رغم أنها غير قادرة على تهديد إسرائيل إستراتيجياً اليوم، بإمكانها التسبّب بتشويش جدول أعمالها الطبيعي. تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام بشار الأسد مع وضع ميداني أفضل لجيش النظام، إلا أن تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية لا تزال متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد.

تنامت قوة المنظمات الإسلامية المتشددة التي رغم أنها غير قادرة على تهديد إسرائيل إستراتيجياً اليوم، بإمكانها التسبّب بتشويش جدول أعمالها الطبيعي.

ثالثاً – ارتفاع منسوب الردع اتجاه حزب الله بسبب تورطه في القتال داخل سورية ووجوده في مواجهة مع عناصر إسلامية داخل لبنان. تنظر التقديرات إلى الوضع اللبناني من زاوية وضع حزب الله الذي ترتفع وتيرة المواجهات بينه وبين منظمات إرهابية معادية، وثمة خشية من أن يؤدي هذا الوضع المتفجر إلى مواجهة واسعة النطاق داخل الدولة.

رابعا – تراجع احتمالات وصول قوى إسلامية متطرفة إلى سدة الحكم، خلافاً للتقديرات الإستراتيجية السابقة، الأمر الذي يساهم في توصيف الوضع الإستراتيجي لإسرائيل على أنه أفضل.[٣]

خامساً – تراجع تنامي قوة الجيش المصري المشغول خلال العامين الماضيين بالشؤون الداخلية. وأن الجيش المصري يدير حرباً صعبة جداً في سيناء ضد الجماعات المسلحة، حيث يعاني من ضعف في المعلومات الأمنية وضعف في الأداء العملياتي.

سادساً – حركة حماس مردوعة، وهي لا تبادر إلى عمليات ضد إسرائيل، بل إنها تجهد في منع العمليات. أضف إلى ذلك، تردي العلاقات الثنائية مع السلطات المصرية بعد سقوط حكم الاخوان المسلمين أدى إلى محاصرتها سياسياً وعسكرياً.

بدأت إسرائيل تخرج من صدمتها وتنظر من جديد إلى موقعها الإستراتيجي في المنطقة، وتحاول فهم ما يجري حولها.

سابعاً – ما زال هناك إجماع إسرائيلي على أن تصنف إيران بأنها العدو رقم واحد بما تمتلكه من قدرات عسكرية وقرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف عدائية تجاه إسرائيل. ورأى التقدير أن إيران لن تخرق اتفاق جنيف الذي وقعته مع دول ٥+١، وتالياً سوف يكون برنامجها النووي في حالة جمود[٤].

ثامنا – ترصد التقديرات الاستخباراتية زيادة ملحوظة في فعالية المنظمات الإسلامية المتطرفة خارج حدود دول الطوق، تسعى الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إلى توسع مجالات عملها لتشمل سيناء والسعودية وليبيا والسودان.

تاسعا – إعادة ترميم، بل تمكين، العلاقات التركية مع إسرائيل لتخفيف حدة الاضطراب في البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل.

وفق هذه التقديرات، ما زالت المؤسسات السياسية والعسكرية تتعامل مع المتغيرات بانضباط لافت، ما يدل على عمق إدراك حجم الحدث وحتمية تغيير الإستراتيجية

العسكرية. ولعل أحد الأسباب لتوصيف حالة الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بأنه أفضل، هو انتقال الموقف الإسرائيلي من «الربيع العربي» إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التحولات الجذرية المحيطة بإسـرائيل. فالموقف الإسرائيلي انتقل من مرحلة الصدمة، وهي المرحلة التي فاجأ بها «الربيع العربي» إسرائيل، وكان هنالك تخوف إسرائيلي جدي من التغيرات في مصر تحديـداً. ومرحلة الخروج من الصدمة، وهي المرحلة التي أعقبت اندلا ع الثورة السـورية تحديداً، وفيها بدأت إسرائيل تخرج من صدمتها وتنظر من جديد إلى موقعها الإسـتراتيجي في المنطقة، وتحاول فهم ما يجري حولهـا. ومرحلة التكيف، وهي المرحلة الحالية التي تحاول إسـرائيل فيها الاستفادة قدر المسـتطا ع من انشغال العالم العربي بشـؤونه الداخلية وتعثر الربيع العربي من أجل تحقيق مصالح سياسـية وإسـتراتيجية تفيدهـا بعـد مرور هذه المرحلـة الانتقالية في العالم العربي، ومن هـذه المصالح قضية السلاح الكيماوي السوري، إضعاف «حزب الله» و«حماس»، ملف سيناء، إيران وسلاحها النووي، والتسوية السياسية مع الفلسطينيين.

ولعل أبرز دوافع توصيف الوضع الإسـتراتيجي بأفضل، هو مراهنات إسـرائيل على عنصر الزمن، لتوسيع الفجوة بشكل كبير على صعيد ميزان القوى العسكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إسرائيل والدول العربية. تسعى المؤسسة العسكرية إلى تثبيت تفوق عسكري نوعي يمنع أي إمكانية مستقبلية لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في اسـتمرار حالة الاضطـراب والتناحر والتراجع على الصعد العسـكرية والاقتصادية والتـراص الوطني في العالم العربي. ولعل الموقف المتشـدد من النووي الإيراني، سـببه التخوف من أن يكسر وجود سلاح نووي إيراني التفوق العسكري الإسرائيلي.

يبدو اسـتنادا لديناميكية التغيـرات الإقليمية أن عدم اليقين وعدم الاسـتقرار حول الحدود سـيظلان يميزان الفترة القريبة، فيما سيستمر قلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إزاء ما يجري في العالم العربي، خاصة في ظل ضبابية المسار المستقبلي وصعوبة التنبؤ بأهمية تداعياته على المديين المتوسط والأبعد.

تؤكد التقديرات الاستخباراتية مجدداً بأن الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعـد موجـة حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسـمي العربي بما فـي ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية، خاصة الأردن والمغرب.

ما زالت هناك مخاوف جديدة تهدد الأمن القومي الإسـرائيلي في المرحلة الراهنة، من بينها تصاعد مخاطر التغير السـريع والمفاجآت الإسـتراتيجية، وزيادة النشاط المسلح المعـادي، وانخفاض الـردع الأمني، وتزايد العزلة الإقليميـة، والتهديد النووي الإيراني. تسـعى إسـرائيل لإبداء اسـتجابة لهذه المخاوف، عبر توسـيع الجيش لمكانته، وزيادة

ولعـل أبـرز دوافـع توصيـف الوضـع الإسـتراتيجي بأفضل، هو مراهنـات إسـرائيل علـى عنصـر الزمـن، لتوسـيع الفجـوة بشـكل كبيـر علـى صعيـد ميـزان القـوى العسكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إسرائيل والدول العربية.

تؤكـد التقديـرات الاسـتخباراتية مجـدداً أن الثـورات العربية تجدّد نفسـها وتتوالـى موجـة بعـد موجـة حتى أنها قد تنهي غالبية النظـام الرسـمي العربـي بمـا في ذلـك الـدول التـي انخرطـت فـي لعبـة التغييـر لأهداف سياسـية إقليمية.

الاســتثمار فــي البحث والتطوير، وإقامــة حدود يمكن الدفاع عنها، وتشــكيل تحالفات إقليمية جديدة، والحفاظ على علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة.

اتفاق جنيف بخصوص الملف النووي الإيراني

ما زال الإجماع الإســرائيلي حول خطــورة البرنامج النووي الإيراني واعتباره خطرا وجوديا متماســكا،[٥] وما زالت إيران، تعتبر العدو الإســتراتيجي الأول لإســرائيل، وأن القضاء على التهديــد النووي الإيراني هو من أهم القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياســية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام إســرائيل، وهو ما ينعكس بشكل جلي على شكل تمحور المؤسسة الإســتراتيجية العسكرية الإسرائيلية حوله، كما يظهر في المؤتمر الســنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية، وفي قراءات أو ندوات وتصريحات تخص الوضع الإستراتيجي لإسرائيل.

شــكل توقيع اتفاقية جنيف بشــأن النووي الإيراني جديد عام ٢٠١٣ ، حيث وضعت هذه الاتفاقية إســرائيل (وإيران والغرب) أمام خيارات إستراتيجية وأمنية، قد تستعجل التعاطي معها واقعياً وعملياً في حال نجاح المفاوضات أو فشلها بين الطرفين.

يؤكــد التقديــر الاســتخباراتي الســنوي الإســرائيلي، عقب اتفاق جنيف، على عدم حدوث أي تغييــر في هذه المرحلة في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تســعى للوصول إلى مكانة دولة نووية.

موقف الحكومة الإسرائيلية من اتفاقية جنيف

يؤكد التقدير الاســتخباراتي السنوي الإسرائيلي، عقب اتفاق جنيف، على عدم حدوث أي تغييــر في هذه المرحلة في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تســعى للوصول إلى مكانة دولة نووية، في حين تســتمر التحولات في الساحة السياسية الداخلية في إيران، [٦] الأمر الذي ينســجم مع تصريحات دوائر صناعة القرار والدوائر العسكرية في إسرائيل التي ترى أن احتمال أن تتخلى إيران عن برنامجها النووي غير وارد، وأن الاتفاق سيؤدي حتماً إلى تخفيف العقوبات على طهران، في وقت تواصل فيه تطوير قنبلتها الأولى، بعيداً عن أعين مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٧].

من جهته، كرر نتنياهو موقفه بوجوب وقف البرنامج النووي العســكري الإيراني، على اعتبار أن إيران نووية لن تعرّض إســرائيل فقط للخطر، بل ســتهدد الســلام والأمن في المنطقة، ما سيعطي مظلة نووية لحلفاء إيران في الشرق الأوسط.[٨]

تتخوف إسرائيل المعترضة على التقارب الإيراني – الأميركي من خريطة سياسية إقليمية جديــدة، تؤدي إلى شــرعنة الدور الإيراني المتعاظم في المنطقــة. ولعل الرؤية عند أصحاب القرار في إســرائيل، تبنى على الاســتنتاج بأن الجمهورية الإسلامية المحاصرة والمهددة لم تخفق فــي التمدد إقليمياً، وأن رفع العقوبات الغربية عن طهران وإخراجها من خانة العداء للغرب سيمهد الطريق أمامها نحو استكمال مشروعها وتثبيت موقعها كقوة إقليمية عظمى.

في الاســـاس، يمكن قراءة الموقف الإسرائيلي، المتخوف من التقارب الإيراني الغربي، وفق مقاربتين متعارضتين: ترى المقاربة الأولى بأن استياء إسرائيل من نجاح المفاوضات الإيرانية الغربيـــة ليس مرتبطـــاً بملف إيران النووي، ولـــو كان الأمر كذلك، لكان المفترض أن تشـــعر إسرائيل بالارتياح، باعتبار أن هذا النجاح سيضمن عدم تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية. بل الأمر عند الإســـرائيليين مرتبط بالخشـــية من أن يفتح تفاهم طهران مع الغرب الباب أمام مزيد من التقدم الإيراني في المنطقة، والذي يعني حكماً تراجعاً إسرائيلياً بالمقدار نفسه.

بينما تنطلق المقاربة الثانية من حســـابات المســـألة النووية ذاتها. ذلك أن إســـرائيل لا تتخوف، في المرحلة الراهنة، من إنجازات إيران النووية بل من قدرتها على الإنجاز، وأي اعتراف مـــن قبل المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض ســـلمية، يعني افســـاح الطريق أمامها لاكتساب الخبرة واستكمال المشـــوار على طريق صناعة القنبلة، إن هي أرادت ذلك، لأن تحول طهران نحو النووي العســـكري، كما يرى الإسرائيليون، لم يعُد ينقصه ســـوى خطوتين: الأولى سياســـية متوقفة على الإرادة واتخاذ القرار، والثانية تقنية مرتبطة بزيادة كمية لعدد أجهزة الطرد، ورفع تدريجي لمستوى التخصيب. ووفق هذه المقاربة فإن إســـرائيل تعتمد في تفوقها الإقليمي على القوة العسكرية النووية والتقليدية. فهـــي تتخوف من فقدان تفوقها النووي من خـــلال قدرة إيران على التحول إلى قوة نووية عسكرية، خاصة بعدما لم تحقق ردعها الكامل من خلال تفوقها التقليدي.

الباحث عميدرور: يوجد تهديد وجودي واحد على إسرائيل هو إيران، ويجب فعل كل شيء لإزالته.

لعل رؤية مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، يعقوب عميدرور، تعبر عن الموقف الحقيقي لإسرائيل سياسياً وأمنياً، معتبراً أن التغيير في الموقف الإيراني ينبع من الضغط الذي يعيشـــه النظام في إيـــران جراء العقوبات الدولية عليه، داعيـــاً إلى الإبقاء على هذه العقوبـــات وتدعيمها بتهديد عســـكري ذي مصداقية من أجل التقـــدم في المفاوضات مع الغرب. وبحســـبه، إن على إســـرائيل أن تطرح ســـقفاً متصلباً في كل ما يتعلق بشـــروط التســـوية بين إيـــران والغرب، وذلك رغم الانتقـــاد الذي يوجه إليها في العالم. لقد شـــدد عميدرور على ضرورة عدم إنزال الخيار العسكري عن الطاولة الإسرائيلية، وبحسبه فإنه فقط إذا كان واضحاً للعالم «أن لدينا قدرة حقيقية على تنفيذ عملية عســـكرية في إيران، فـــإن الأســـرة الدولية لن تتمكن من تجاهل مطالب إســـرائيل». وأوضـــح أنه يوجد تهديد وجودي واحد على إســـرائيل هو إيران، ويجب فعل كل شـــيء لإزالته. إذا كان ذلك ممكناً عبر المفاوضات، فليكن، وإن لم يكن ممكناً، فبوسيلة أخرى.

اضطرت الحكومة الإسرائيلية بعد توقيع الاتفاق، وبتأثير أوساط اقتصادية وخصوصا من الصناعات العســـكرية، إلى الإقرار بمحدودية تأثيرهـــم، على أصل الاتفاق والالتزام بـــه، حيث فـــرض عليهم التعامل مع هذا الاتفاق على أنه أمر اقع، حيث بدأت المؤسســـة

السياســية بتبني نهــج أكثر واقعية اتجاه الاتفاق النووي مع إيران، وبدأت تســعى إلى تعزيز موقفها في مرحلة التوصل إلى التسوية الدائمة.

يجــدر الانتبــاه إلى لغة تجييــر الإنجازات وليــس مراجعة الإخفاقات الدبلوماســية والإعلامية في الخطاب الإسرائيلي حول التسوية في جنيف. إذ تشير المحافل السياسية إلــى نجاحات الاتفاق مع إيران في أعقاب جهودهــا وجهود الولايات المتحدة، بأن إيران التزمت بقبول المزيد من عمليات الرقابة الدولية الدقيقة على أنشطتها النووية، بدءًا بتزويد الوكالــة الدولية للطاقــة الذرّية بمعلومات محدّدة عن تصاميم منشــآتها النووية والمباني المشــيّدة في جميع هذه المنشآت والنشــاطات النووية الجارية فيها، وتقديم معلومات عن المناجم وعمليات الاســتخراج والمصادر الأوّلية، وتزويد الوكالة بمعلومات تقنية عن مفاعل «آراك» وخفــض تخصيب اليورانيوم إلى مســتوى ٢٠ في المئــة. وفي المقابل، تلتزم دول مجموعة الدول الستّ (٥+١) تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، في شكل «محــدود وموقّت ومحدّد الأهداف ويمكن إلغاؤه، في حال عدم الالتزام بالاتّفاق. في حين يتم إبقاء غالبية العقوبات على قطاعات النفط والمال والمصارف.

يجدر الانتباه إلى لغة تجيير الإنجازات وليس مراجعة الإخفاقات الدبلوماسية والإعلامية في الخطاب الإسرائيلي حول التسوية مع في جنيف.

تســعى إســرائيل في المرحلة الراهنة، نحو رفع سقف التلويح بالخيار العسكري، وفي المقلب الآخر، تؤكد على أن «المسألة الإيرانية» لن تحدث أي تغير يطيح العلاقة الأميركية الإســرائيلية في ضــوء حقائق ثابتة، وهــي أن بين الولايات المتحدة وإســرائيل علاقات تتجاوز كثيراً تأثيرات إيران وسياســتها المعادية لإســرائيل. ولقد أدّت الولايات المتحدة دورها كاملا في تصوير العلاقات الأميركية بإيران باعتبارها مرهونة بما تمليه إســرائيل على العقل السياســي الأميركي بشــأن إيران وطموحاتها ومستقبلها. ولا تزال إسرائيل تؤدي هذا الدور وتطالب الولايات المتحدة بأن تســتمر في رؤية إيران والسياسة الإيرانية والإستراتيجية الإيرانية كما هي، مهما بدا من تغير في الموقف الإيراني.

ثلاثة سيناريوات إسرائيلية في مواجهة «اتفاق جنيف»

كان من المتوقع، أن يرفع نتنياهو، سقوفاً عالية، مصحوبة بشروط شبه تعجيزية وتهديد بالخيار العســكري، في محاولة منه لفرض الحضور الإسرائيلي في حسابات المفاوضين، وخصوصاً في حال الانتقال إلى المفاوضات بشكل جدي.

مع ذلك، فإن إســرائيل ســتجد نفسها أمام مســار مفتوح، مهما كانت نتيجة مسار الصفقــة الممكن أن تتبلور بين إيران والغرب، وتحديداً مع الولايات المتحدة. ويمكن رصد ثلاثة سيناريوات:

الأول – أن تنطلق المفاوضات، وأن تصل إلى صيغة اتفاق يلبي الشروط الإسرائيلية.

الثاني – أن تفشل المفاوضات من دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.
الثالث – أن يتم التوصل إلى صيغة اتفاق أميركي إيراني، لا يلتزم بالشروط الإسرائيلية ولا يؤدي إلى تفكيك كامل للبرنامج النووي الإيراني.

في ما يتعلق بالسيناريو الأول، أي تلبية الشروط الإسرائيلية، ورغم أنه يلبي طموحات إسرائيل، ومن شأنه أيضاً أن يغير في المعادلات الإقليمية من منظور إستراتيجي، إلا أنه مستبعد تماماً. وتدرك إسرائيل هذه الحقيقة جيداً، وخاصة أن من غير الوارد دخول الإيرانيين في مفاوضات ضمن هذا السقف، وهذا السيناريو طواه المفاوضون قبل أن يبدأوا عملية التفاوض.

يبقى على إسرائيل أن تتعامل مع إمكانات السيناريوهين المتبقيين، أي عدم الوصول إلى اتفاق، أو اتفاق لا يراعي الشروط الإسرائيلية. وتراهن الحكومة الإسرائيلية، وتعمل على تحقق الأول منهما، كونه ينهي مسار أي تسوية من شأنها أن تكيف العالم الغربي مع واقع تحوّل إيران إلى دولة نووية، أو بعبارة أدق، دولة حافة نووية.

وإذا فشل الحل الدبلوماسي، فستدفع إسرائيل الأميركيين نحو خيارات أكثر حزماً وتشدداً، الأمر الذي يهيئ الأرضية لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية، أو الارتقاء بالمقاربة الغربية نحو التلويح بخيار عسكري ذي صدقية، كما يطالب نتنياهو دائماً، وصولاً إلى استخدام الخيار العسكري فعلياً.

لكن في ما يتعلق باحتمالاته، فهو سيناريو يملك الكثير من العناصر، التي تجعله قابلاً للتحقق، ويجعل من الصعب، الآن، ترجيحه أو استبعاده، لارتباطه أساساً بمدى قدرة الجانب الأميركي على الموافقة على السقف الذي ترفعه إيران رسمياً، بامتلاك حق التخصيب على الأراضي الإيرانية وبنفسها، مع تقديم الضمانات التي تسمح بالمراقبة التي تطمئن الطرف الثاني في المفاوضات، أي الولايات المتحدة.

يرتبط هذا الخيار، في الوقت نفسه، بمدى قدرة إيران على المرونة تجاه المطالب الأميركية، إذ ليس كل تسوية تحفظ حق الإيرانيين في التخصيب داخل الأراضي الإيرانية، مع شروط لاحقة تعجيزية، بإمكان القيادة الإيرانية الجديدة أن تسوّقها في الداخل الإيراني.

معنى ذلك، أن سيناريو فشل المفاوضات إمكانية موجودة لا يمكن استبعادها، رغم كل المؤشرات الدالة على النقيض، وكذلك تبين جدية توجه الطرفين نحو تحقيق اتفاق. وإذا تحقق هذا السيناريو، فان الأمور ستفتح على احتمالات كارثية، إذا ما انتقل الأميركي إلى مرحلة عسكرية فعلية، كما تطالب إسرائيل. لكن العامل الكابح لهذا السيناريو هو أن واشنطن نفسها تدرك حجم تداعيات أي مواجهة بهذا الحجم على المستوى الاقتصادي العالمي والسياسي الإقليمي والأمن الإقليمي والعالمي.

وفـي حال اتجاه الأمور نحـو التوصل إلى اتفاق ما يلبي السـقف الإيراني، ويطمئن الأميركي والدولي لجهة عدم تجاوز طهران كونها دولة عتبة نووية نحو تطوير سلاح نووي، فسيكون اتفاقاً جيداً لكل من سيجلس على طاولة المفاوضات، وسيئاً وسيئاً جداً من ناحية إسـرائيل، ذلك أن طهران سـتحصل مقابل هذا الاتفاق على رفع العقوبات، وعلى شهادة دولية بسلمية برنامجها النووي. وفي ما يتعلق باحتمالات تحقق هذا السيناريو، فهو شبيه بالسـيناريو الذي سـبقه، أي أن إمكانات تحققه تكاد تكون معادلة لإمكانات فشله، رغم وجود مؤشـرات دالة من ناحية فعلية، على إمكان توصل المفاوضين إلى صيغة ما، تحقق جزءاً كبيراً من مطالبهم وشروطهم، لكن دون مستوى السقوف والشروط الإسرائيلية.

مع ذلك، فإن إمكان أن تتوصل المفاوضات إلى تسوية ما مع إيران سيعني من ناحية إسرائيل تكريس إيران كونها دولة نووية قادرة مستقبلاً، وفي ظل تبدل الظروف الموجودة حالياً وتغييرهـا، أن تتجاوز العتبة التـي وصلت إليها والمتفق عليها، باتجاه السـلاح النووي، حتى لو لم يكن إنتاج هذا السـلاح ضمن الإستراتيجية الإيرانية، لكنها ستكون قادرة، وهو ما له مفاعيله الإستراتيجية أيضاً.

قـد تفضـي المفاوضـات الدوليـة مع إيران إلى تسـوية مـا مع إيران، مـا سـيعني مـن ناحية إسـرائيل تكريـس إيـران كونهـا دولـة نووية قـادرة مسـتقبلاً، وفي ظل تبـدل الظـروف الموجـودة حاليـاً وتغييرهـا، أن تتجـاوز العتبة التي وصلـت إليهـا والمتفـق عليهـا، باتجاه السلاح النووي.

الخيار العسكري

يبدو أن شـبح الحرب بين الولايات المتحدة وإيـران قد ابتعد، حيث أدى اتفاق جنيف إلى نزع شرعية الخيار العسكري على المدى القريب. إلا أن احتمال الحرب بين إسرائيل وإيران ما زال قائماً على الأقل وفق التصريحات الإسرائيلية.

تصر إسـرائيل على أن الخيار العسـكري ضد إيران ما زال على أجندتها، بل يتحتم على صناع القرار عدم التنازل عن اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، وأن إسرائيل تملك القدرات الحقيقية للقيام بعملية عسـكرية ضد إيران، لكي يبقى الخيار العسـكري موضوعا على الأجندة، فإن المجتمع الدولي لن يتمكن من تجاهل المطالب الإسرائيلية في حال التوصّل لاتفاق مع إيران.[٩]

يبدو أن شـبح الحرب بين الولايات المتحـدة وإيـران قد ابتعـد، حيث أدى اتفاق جنيف إلى نزع شـرعية الخيـار العسـكري علـى المـدى القريـب. إلا أن احتمـال الحـرب بين إسـرائيل وإيران مـا زال قائماً، علـى الأقـل وفـق التصريحـات الإسرائيلية.

تؤمن إسـرائيل بأن إيران ترى في المشـروع النووي مصلحة وطنية عليا لها وهي لن تتخلى عن تحقيقه إلا إذا ما تبين لها جدية وجود خيار عسكري، في ظل اعتقاد أن الإدارة الأميركية مصممة على تطبيقه إذا لم تستجب إيران لمطالبها.

وفق القراءات والتحليلات الإسـرائيلية من المرجح أن لا يتم القيام بهجوم إسـرائيلي على إيران في السـنة القريبة إلا إذا حدثت تغيرت مفاجئة، إذ من المسـتبعد أن تبادر إسـرائيل في مرحلة الرهان الغربي على المفاوضات والمسار الدبلوماسي، بل أيضاً خلال إجرائها، إلى أي خيار عسـكري عملاني مباشر يستهدف المنشآت النووية الإيرانية، ذلك

أن عملا كهذا سيكون موجهاً للولايات المتحدة والغرب عموماً، قبل أن يكون موجهاً لإيران وبرنامجها النووي. وتعلو أصوات عدد من جنرالات إسـرائيل، بأنه يجب على إسـرائيل بإزاء الظروف الجديدة أن تنشئ قدرة ردعية فعالة لا نظرية، لأن الخطط التي تم اعدادها إلـى الآن فقدت كمـا يبدو جزءا كبيرا مـن صلتها بالواقع. فإذا فشـلت المحادثات مع إيران فإن القدرة العملياتية والردعية سـترمي إلى صد حصولها على القدرة الذرية. ومن الصحيح إلى الآن أن إسـرائيل ربحت سـنة هادئة في مجال الاسـتعداد لإيران. ويجب عليها في ٢٠١٥ أن تعود مع قدرات مختلفة يمكن إظهارها لأجل الردع.

وفـق الـقـراءات والـتـحـلـيـلات الإسرائيلية من المرجح أن لا يتم القيام بهجوم إسرائيلي على إيـران فـي السنة القريبة إلا إذا حدثت تغيرت مفاجئة.

ويبـدو أنه في المدى المنظور، في مرحلة المفاوضات، فـإن الهدف من التلويح بالخيار العسكري هو كبح الاندفاعة الأميركية والغربية نحو طهران، ومنحهم ورقة ضغط يمكنهم أن يستخدموها في مواجهة إيران للقول لها إن البديل من الاتفاق هو جنون إسرائيلي قد لا تكون الولايات المتحدة نفسـها قادرة على منعه. لكن التجارب السابقة أكدت وتؤكد أن عزم طهران على مواصلة برنامجها النووي لم تحل دونه مثل هذه التهديدات التي وصلت في مراحل سـابقة إلى وضع كما لو أن الطائرات الإسـرائيلية كانت على وشك الإقلاع، وهو أمر أشار ويشير إليه المعلّقون الإسرائيليون بشكل صريح وضمني.[١٠]

خلاصة القول، العنوان الأبرز في الملف النووي الإيراني كاملاً هو معادلة ربح – ربح، المعادلة الأكثر نجاعة في علم الوسـاطة، هذا ما يكشفه مضمون الاتفاق الإيراني الدولي لحـل أزمة إيران النووية. المعادلة التـي تكرس هذه الحقيقة هي ان إيران لم تتراجع، في هـذا الاتفاق، عن أي مـن ثوابتها ومطالبها وحقوقها. بالمقابـل، تخلى الغرب عن مطلب لطالما تمسـك به، وهو منع الإيرانيين بالمبدأ من تخصيب اليورانيوم حتى ولو كان بنسبة متدنية، واسـتعاض عن ذلك بقبول ضمانات وإجـراءات تكفل عدم امتلاك طهران للقنبلة النوويـة، علمـاً أن ما لم يلتفت إليه كثيرون هو أن إيران كانت قد التزمت من قبل بجوهر مـا التزمت بـه مؤخرا في اتفاق جنيف، عندما وقعت طواعية على اتفاقية حظر انتشـار الأسـلحة النووية، ومن ثم علـى بروتوكولها الإضافي الذي يتيح للوكالـة الدولية مراقبة الأنشطة النووية للدول.

العنـوان الأبرز فـي الملـف النووي الإيرانـي كامـلاً هـو معادلـة ربح – ربـح، المعادلـة الأكثـر نجاعـة في علـم الوسـاطة، هـذا ما يكشـفه مضمـون الاتفاق الإيرانـي الدولي لحل أزمة إيران النووية.

الجميع رابح من هذا الاتفاق، جميع أطراف مجموعة ٥+١ نالوا مبتغاهم من حصوله، إيـران التي أنهكتها العقوبات الاقتصاديـة، وإن لم تؤثر على تصميمها، أكدت من خلال توقيع هذا الاتفاق ما سـبق وأعلنته أنها لن تسـعى في أي ظرف من الظروف إلى حيازة أسلحة نووية أو تطويرها. بالمقابل، أتاح لها التمتع بكامل حقوقها في مجال حيازة الطاقة النووية لأغراض سلمية بموجب البنود ذات الصلة في معاهدة حظر الانتشار وبما ينسجم مع التزاماتها بموجب تلك المعاهدة.

لقــد اتخذت إيــران والولايات المتحدة خطوات لإرســاء هدوء علــى علاقاتهما خدمة لمصالحهما، وفيما أدركت إســرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مســتوى الأمن القومي الأميركي بعيداً عن أي اعتبارات أو تأثير للوبي اليهودي الأميركي. وعليه، بدلت الحكومة الإسرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطي بواقعية أكثر وبتفهم لحدود دورها إلى حدّ الانسجام مع الموقف الأميركي، دون التنازل عن الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكانية إنتاج قنبلة نووية.[١١]

أدركت إسرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي بعيداً عن أي اعتبارات أو تأثير للوبي اليهودي الأميركي. وعليه، بدلت الحكومة الإسرائيلية لهجتها ومواقفها.

العلاقات المصرية - الإسرائيلية

شــكل تطور الأحــداث في مصر في العامين الأخيرين، فرصة للإســرائيليين لاختبار التوجهــات والنوايا المصرية وإعادة دراســة معطيات الواقع على أســس جديدة. ورغم القلق الذي يسود إسرائيل من التغييرات في مصر فإن عددا من أصحاب الرأي والقرار توصلوا كما يبدو إلى القناعة بأن تغيير وجهة السياسة المصرية ليس قريبا، فهذه السفينة الثقيلة والكبيرة تحتاج – كما كتب عاموس يدلين، رئيس معهد الأمن القومي حاليا ورئيس شــعبة الاستخبارات العسكرية سابقا– إلى مســافة أطول من غيرها لتشهد تغيير يغدو ملموسا على الصعيدين الإقليمي والدولي.[١٢]

لم تخف إسرائيل قلقها طوال العام ٢٠١٣، من وصول رئيس إسلامي لحكم مصر، بل كان قادتها يجهرون في مؤتمراتهم ومقابلاتهم ودراســاتهم وكذلك كبار المحللين والخبراء لديهــم بقناعتهــم أن هذا الوضع يهدد أمن إســرائيل ويجب تقويضــه، وقد علق أمنون أبراموفيتش على الإطاحة بمرسي بالقول: «بالنسبة لنتنياهو إنجاح الانقلاب على مرسى أهــم من إحبــاط البرنامج النووي الإيرانــي»، أما الجنرال والباحث الإســرائيلي رؤفين بيدهتســور فقد قال: إن تورط الجيش المصري في السياســة على هذا النحو ســيضمن اســتمرار تفوقنــا النوعي والكاســح على العرب لســنين طويلة. وإن مصلحة إســرائيل الإستراتيجية تقتضي نجاح تحالف العسكر والليبراليين.[١٣]

والباحث الإسرائيلي رؤفين بيدهتسور: سيضمن تورط الجيش المصري في السياسة على هذا النحو استمرار تفوقنا النوعي والكاسح على العرب لسنين طويلة.

لكن من الملاحظ أن إسرائيل الرسمية لم تعلن اي موقف واضح من عزل مرسي حيث حذر نتنياهو وزراءه من إطلاق أي تصريح، لأن إسرائيل تخشى من فشل الدولة المركزية في مصر وهذا سوف ينعكس عليه سلباً في منطقة سيناء التي من المحتمل أن تكون بؤرة لتنظيم القاعدة والجهاديين والإســلاميين، وطيلة فترة حكم مرسي لم يحدث تغيير واضح على مســار العلاقات الإســرائيلية المصرية بل حدث نوع من التعاون في بعض المواقف، وتم غمر الأنفاق بحجة تسلل الفلسطينيين و «الإرهابيين»، وأغلق معبر رفح على فترات.

تصف إسرائيل هذه المرحلة بأنها عودة الدولة المصرية بشكلها التقليدي، دولة المؤسسة

العسـكرية. فلطالما ارتبطت موازين القوى السياسـية في هذه الدولـة بالجيش، وارتبط الجيش بالقرار السياسـي سـواء العسكري أو غير العسـكري، وكون الجيش هو القلب الصلب للدولة لا يعني بالضرورة أن الدولة محكومة عسـكرياً، فقد الجيش القلب الصلب للدولـة المصرية في أوقات الأزمات. ولهذا، ومن وجهة نظر إسـرائيلية، ازدادت الصورة تعقيـدا بإقـدام الإدارة الأميركية على اتخاذ مواقف حادة مـن النظام الجديد في مصر وصولا إلى تجميد جزء من المسـاعدات العسكرية. وانضمت إلى ذلك تصورات باحتمال اسـتئناف مصر لعلاقاتها الإسـتراتيجية مع روسـيا، في ظل الحديـث عن تراجع في العلاقات الأميركية السـعودية. ومعروف أن أميركا وعلاقاتها بالمنطقة تعتبر أحد مكونات الأمن القومي الإسرائيلي، ما يجعل كل تراجع للدور الأميركي مساسا بالمصالح الحيوية الإسرائيلية.

ولكن العلاقات الأميركية المصرية ليست مجرد علاقة في نظر إسرائيل، لأن أميركا هي الضامن لمعاهدة السـلام بين الدولتين. وشكلت المساعدة العسكرية الأميركية لمصر نوعا من الصيانة الدورية المنتظمة لهذه المعاهدة، ما يعني أن كل إضرار بها قد يعود بالضرر لاحقا على معاهدة السلام ذاتها.[١٤]

تصف إسرائيل هذه المرحلة بأنها عودة الدولة المصرية بشكلها التقليدي، دولة المؤسسة العسكرية.

وترى إسـرائيل أن من واجب أميركا تغيير صورة تعاملها مع أحداث مصر والانتقال من مستوى التعامل المبدئي والعاطفي إلى المستوى البراغماتي. وتعجب كيف أن الولايات المتحدة تعتبر إطاحة نظام الإخوان المسـلمين بدعم شـعبي واسـع «انقلابا» وعملا غير ديمقراطي يستحق معاقبة الحكم الجديد بسببه. وبحسب قراءة لمركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب «ينبغي لواشـنطن أن تفكر بشـكل إستراتيجي وليس بشكل عاطفي بشأن نتائج وقف المساعدات عن مصر».[١٥]

وحرصت إسـرائيل على إبداء ارتياحها من اتجاه الإدارة الأميركية، خاصة البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية)، لمراجعة العلاقات المصرية – الأميركية.

وليس صدفة أن العودة من قبل إسـرائيل للحديث عن تاريخ المشروع النووي المصري وتقلباته، وكذلك العلاقات المصرية السـوفييتية وإمكانية اسـتعادتها مع روسيا يأتي في ظل هذه المخاوف. فبلد مثل مصر، إذا امتلك إرادته يسـتطيع العودة إلى مسـار امتلاك القـدرة على التأثير الجذري في المنطقة من خلال إعادة بناء مشـروعه الداخلي وعلاقاته الإقليمية والدولية ضمن رؤية تتلافى أسـباب الفشـل والتنازع فـي الماضي وتتطلع إلى مصالح مشـتركة مع جميع أو أغلب الدول العربية. ففي مثل هذا المشروع يكمن خلاص ليس مصر وحدها، وإنما الدول العربية بأسرها.

تتجنـب إسـرائيل توجيه أي نقد أو لوم لمصر خشـية أن يعدّ ذلـك بمثابة ابتعاد عن

اتفاقات ومعاهدات السلام الموقعة معها، وهو الموقف نفسه الذي تتخذه مصر في ظل نظامها الحالي تجاه إسرائيل. ويظهر جلياً أن مصر تريد من وجهة نظر نظامها القائم تأجيل خلافاتها مع إسرائيل إلى وقت تكون قد انتهت فيه من تدبير أمورها الداخلية، أو بالأحرى خلافاتها الداخلية.

وتلاحظ الأوساط الإسرائيلية أن ارتفاع شعبية المشير عبد الفتاح السيسي وشعبيته أعاد إلى الحياة من جديد فكرة القومية العربية ونوستالجيا الضباط الأحرار، ولكن هذه المرة دون التحريض ضد إسرائيل.

تتوقع إسرائيل أنه مع إعلان مصر جماعة الإخوان المسلمين «إرهابية»، ٢٠١٤ معركة طويلة وصعبة ضد الإخوان المسلمين، خصوصاً أن ما قامت به مصر دفع بعض الدول المجاورة إلى اعتبار الإخوان المسلمين «حركات إرهابية»، وتخشى حماس من قيام مصر بإضافة المنظمة الفلسطينية الحاكمة في غزة إلى قائمة المنظمات الإرهابية بسبب ارتباطها بحركة الإخوان.

مراجعة الملحق العسكري السري في معاهدة السلام

علت أصوات من الجانب المصري في عام ٢٠١٣، لتصويب مسار معاهدة السلام مع إسرائيل فيما يتعلق بالملحق العسكري خاصة، كانت قوى من المعارضة سبق أن طالبت بهذا دون أن تنصت الحكومة المصرية ولا قياداتها لهذا الطلب، فقد كانت تعتبر أن الوقت لم يحن بعد، وأن الأمر لا يتطلب فتح أبواب التفاوض في ظل التفوق الأمني والإستراتيجي لصالح إسرائيل، وهو ما بدا من زيادة وتنامي القدارات الإسرائيلية بصورة بارزة، مقابل استمرار الوضع الإستراتيجي المصري على ما هو عليه.[١٦]

وفي المقابل، هناك قناعة لدى القيادات الأمنية والسياسية الإسرائيلية منذ الإطاحة بالرئيس مبارك، بضرورة تغيير جذري للمنظومة الأمنية الإسرائيلية، لضرورة مواجهة الفراغ الأمني في سيناء. لهذا، تسعى إسرائيل لمطالبة مصر بعدة متطلبات أمنية وإستراتيجية مثل:[١٧]

- وضع قوات دولية جديدة مختلفة المهام والمسؤوليات في سيناء، بديلاً عن القوات الراهنة.
- المحافظة على المعاهدة الأم بين مصر وإسرائيل، وإضافة نصوص بروتوكول جديد يحدد ملامح التغير من قبل الطرفين.
- دخول الولايات المتحدة وربما دول أوروبية على خط التفاوض، لإقرار شكل البروتوكول الجديد مع إقرار بضمانات أمنية كاملة.
- تحديد مهام المناطق الحدودية (أ ب ج) في الزيادة المباشرة لعدد القوات وسلاحها،

وهــو الآن الذي يميز بين النص الأصلي والنصوص المقترحة وســلاحها الأصلي وعتادها.

كذلك، تشــير التقديرات الاســتخباراتية إلى التخوف الإســرائيلي مــن افتقاد الدور التنسيقي على المستوى الأمني والسياسي مع مصر، كما تتساءل إسرائيل حول تعاملات مصر في النطاق الثنائي أمنياً وسياسياً، راصدة في ذلك الرسائل المباشرة التي يرسلها صناع السياســة الجدد في مصر.[١٨] فقامت إسرائيل بالعديد من الخطوات على الأرض لتأمين نفسها:[١٩]

- إعادة تشكيل وحدات للعمق الإستراتيجي، واستدعاءات متتالية لكتائب الاحتياط.
- نصب بطاريات من مشروع «القبة الحديدية» على طول الحدود المصرية – الإسرائيلية.
- إدخال سيناء ضمن منظومة التهديدات الإســتراتيجية لإسرائيل، وفقاً لتصريحات رئيس هيئة الأركان «بيني جانتز» أن «الإرهاب في ســيناء هو الخطر الحقيقي على أمن إسرائيل».
- رفعت إســرائيل مســتوى التأهب على الحدود الجنوبية، ودفعت بمزيد من الوسائل القتاليــة الحديثة، إضافة إلى المعدات الاســتخباراتية، وجــرت المطالبة بزيادة في الميزانية، تحسباً لأي خطر قد يواجه إسرائيل من مصر.
- الاستعداد الإستراتيجي المكثف من خلال إجراء مناورات.
- استكمال بناء مدينة المتسللين بالقرب من الحدود المصرية.
- السعي لاستمرار التعامل الأمني المشترك «لقاءات دورية في بئر السبع – العريش» بناء على نص معاهدة السلام.
- اســتكمال تطوير ونشر أنظمة التحكم الراداري الرقمي الأرضي المسمى بـ «المنارة ٦٠٠»، والذي يستطيع مسح مساحة كبيرة من الأرض، ونصبه على الحدود المصرية، ليكشف جميع التحركات في سيناء.
- إقامة منظومة تجســس تكنولوجية حديثة في المنطقة الواقعة بين مدينة بئر الســبع وبين قرى اللقية وأم بطين القريبة من الحدود المصرية، وتســتهدف تجميع المعلومات الاستخباراتية عن التطورات في سيناء.
- نشر كتيبة الصواريخ «الرمح السحري».
- إنشــاء فيلق مدفعية أرضية تكون قادرة على إطلاق صواريخ على بعد ٤٠ كيلومتراً داخل سيناء.
- قام الجيش الإســرائيلي بنشــر كتيبة جديدة في مدينة إيلات على ســاحل البحر الأحمر، مقابل شــبه جزيرة سيناء التي شهدت في الفترة الأخيرة حالة من الانفلات

الأمني. وتم تأسيس هذه الكتيبة الإقليمية لتعزيز الأمن حول إيلات، وسوف تساعد كتائب «ساغوي وعربة»، وستشكل معها وحدة أطلق عليها اسم «أدوم»، تعمل على طول الحدود مع مصر، وقال قائد المنطقة العسكرية الجنوبية، بمناسبة إنشائها: «نعيش في زمن التغييرات والاضطرابات، التهديد القادم من سيناء أصبح كبيراً».

- تبنت إسرائيل إجراءات دفاعية جديدة على طول طرفها الحدودي، أهمها عملية «الساعة الرملية» التي تتضمن بناء متسارعاً لسياج مزدوج، يبلغ طوله ٢٤٠ كيلومتراً وارتفاعه ٥,٥ أمتار ويمتد ١,٥ متر تحت الأرض، ليكون حاجزاً مادياً بين البلدين.

التداعيات الأمنية والإستراتيجية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية

لا يمكن فهم الصورة في إسرائيل بشكل جدي عام ٢٠١٣، من غير التطرق إلى قضيتين رئيستين تقضان مضاجع القيادات والشارع فيها على حد سواء: القضية الفلسطينية ومسألة السلاح النووي الإيراني. بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، أدركت حكومة إسرائيل اليمينية أن الربيع العربي يضع القضية الفلسطينية وحلّها على الهامش من ناحية العالم العربي – شعبياً ورسمياً، وأدركت الأثر السلبي على إمكانيات الحراك العربي في الدوائر الدولية المعنية.[٢٠] وبهذا، فإن الأمر يمكنها من الانفراد بالفلسطينيين من حيث تنفيذ سياستها التوسعية ومآربها في القدس والضفة الغربية، وهكذا فعلت. وانفردت بمفاوضات برعاية أميركية تؤكد مؤشراتها أنها لن تفضي إلى شيء حقيقي. تكمن الحقيقة الواقفة خلف وجوب التفاوض في أن الطرفين لهما مصلحة في العودة للمفاوضات، فالسلطة الفلسطينية تخشى من تداعيات انهيار المسار التفاوضي.[٢١] وفي المقابل، إن إسرائيل تعود للمفاوضات دون شروط مسبقة، أهمها: تجميد الاستيطان، العودة لحدود عام ٦٧، البناء الاستيطاني في القدس، ولا يقل أهمية الاستمرار في حياة عادية.

تدعي إسرائيل تبني فكرة «حل الدولتين لشعبين» وأن هذه هي الإستراتيجية التي تتبعها خلال المفاوضات، في حين أن السياسة الاستيطانية تؤكد أن إسرائيل تسعى إلى نقطة اللاعودة التي لا يمكن بعدها تحقيق هذا الحل على الأرض، لأن غالبية القضايا الجوهرية في الصراع، تتركز في الضفة الغربية، والقضايا الأكثر تعقيدًا هي تسوية الأراضي وحق العودة وحل قضية القدس والحدود الشرقية – الأغوار.

ينجح نتنياهو في تكييف الولايات المتحدة مع السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، والوساطة الأميركية تقترب إلى حدّ كبير من الطلبات الإسرائيلية، ولهذا يرتفع احتمال فشل المساعي التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، ولجسر الهوة التي تفصل بين مواقف الطرفين.

مما لا شك فيه أن الموقف الفلسطيني ازداد ضعفًا، في عام ٢٠١٣ بفعل انشغال الدول العربية بهمومها الداخلية في ظل تداعيات الربيع العربي، بل توترت بعض العلاقات العربية مع أطراف فلسطينية (حماس مع كل من سورية ومصر)، ما زاد الوضع الفلسطيني تعقيدًا، وهو ما يوفر لإسرائيل أفضل الفرص لاستثمار الانكفاء العربي على الهموم الداخلية.

إسرائيل والأغوار

من أبرز النقاط الإستراتيجية – الأمنية في مفاوضات التسوية، هو أمن الحدود الشرقية، الأمر الذي خلق حالة من السجال الإسرائيلي حول أهمية الأغوار الإستراتيجية والأمنية والاستيطانية لإسرائيل، سجال تزعمته مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية، ويعيد في جوهره طرح فرضيات أمنية طرحت مباشرة بعد احتلال ٦٧ (مشروع ألون)، وليس له إلا هدف ترسيخ الاحتلال وتشريع الضم والاستيطان.

على عكس إجماع الحكومات الإسرائيلية بضرورة بقاء سيطرتها على الحدود الشرقية، فإن أصواتاً في المؤسسة العسكرية تختلف مع الفرضيات الأمنية والسياسية التي يسوقها السياسيون وبعض كبار رجالات المؤسسة الأمنية، ومن بين ذلك تظهر توصيات «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» الذي خلص في وثيقة أعدها سنة ٢٠١١ وتناولت موضوع حدود ٦٧ مع تبادل أراض، بأنها تضمن لإسرائيل خطوط دفاع وحماية جيدة في مواجهة التهديدات ذات الصلة، وأن السيطرة على منطقتي الأغوار وغربي الضفة الغربية ليست ضرورية على الإطلاق لمواجهة هذه التهديدات، وأكدت الوثيقة أن المنطقتين لا تمثلان حلاً للتهديدات الرئيسة المتوقعة، حيث أن هذه التهديدات بعد تفكك الجيش العراقي وتوقيع اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن باتت تقتصر على التهديدات الصاروخية، التي لا تشكل السيطرة على الحدود الشرقية عمقاً إستراتيجياً يمنعها.[٢٢]

لا تقوم السيطرة الإسرائيلية على الأغوار على مبررات أمنية حقيقية بقدر ما تهدف إلى خنق الدولة الفلسطينية وحصارها، وجعلها لا تملك أدنى مقومات السيادة.

وتقول الوثيقة إن استخدام مصطلح «عمق إستراتيجي» هو ضرب من السخرية، لأن عرض إسرائيل مع غور الأردن لا يزيد عن ٤٠ كم، وأن الاحتفاظ بوجود عسكري في منطقة الأغوار والذي سيكون محدوداً سيعاني ضعفاً طوبوغرافياً، وسيكون عرضة للنيران من الشرق ومن الغرب، وسيبقى محاصراً وفي خطر دائم. وتخلص الوثيقة إلى أن التبريرات الأمنية التي تسوقها حكومة نتنياهو لاستمرار التمسك بالأغوار هي تبريرات واهية، لا سيما في ظل سقوط مفهوم «السيطرة على الأرض هو الحل الأمثل للانتصار في المعارك»، بالإضافة لما تمتلكه إسرائيل من تفوق في سلاح الطيران الذي يشكل ضمانة لمواجهة تهديدات الهجوم البري، وبالإضافة إلى التحول من الحروب التقليدية إلى حروب القذائف الصاروخية والصواريخ الباليستية.

إن السـيطرة الإسـرائيلية على الأغوار لا تقوم على مبـررات أمنية حقيقية بقدر ما تهدف إلى خنق الدولة الفلسـطينية وحصارها، وجعلها لا تملك أدنى مقومات السيادة، ولا تملك مقومات الحياة بعيداً عن ارتباطها بإسرائيل.

فـي عصر أصبح التهديد المسـتقبلي المركزي من الشـرق هو الصواريخ البالسـتية والقذائـف الصاروخيـة، لم تعـد توجد أي أهميـة وأي فائدة من وجـود قوات الجيش الإسـرائيلي في غور الأردن. إن ادعاء مؤيدي السـيطرة على الغور هو أنه لا يمكن في الشرق الأوسط توقع التطورات والتحولات، لأنه قد يشنّ في المستقبل هجوم عسكري بري من الشـرق، ولهذا فإن وجود الجيش الإسـرائيلي الدائم في غور الأردن ضرورة أمنية. لكن من الواضح أن قوة الجيش الإسـرائيلي التي سـتمكث على الدوام في غور الأردن ستكون محدودة المقدار بالضرورة، وستكون بسبب ظروف المكان في وضع سيء من جهة التضاريس مُعرضة للنيران من الشرق والغرب ومُعرضة لخطر التطويق الدائم.

لا بد من الإشارة هنا إلى وجود تفاهم أساسي بين إسرائيل والولايات المتحدة، يرى أن استقرار النظام في الأردن يمثل عنصراً حاسماً في تحديد متى يخلي الجيش الإسرائيلي غور الأردن،[٢٣] لكنّ الفلسطينيين يرون أن الموافقة على وجود عسكري إسرائيلي في أرض فلسطينية ستؤبد الاحتلال.

رفـض الرئيـس الفلسـطيني أي خطـة أمنيـة تتضمـن وجـوداً إسـرائيلياً فـي غـور الأردن، بمـا فـي ذلـك إبقـاء محطـات إنـذار، إضافـة إلـى رفض توصيـة بوجود إسـرائيلي خفـي فـي المعابـر الحدودية.

وقد أشارت بعض المصادر الإسرائيلية إلى اقتراح أميركي حول الغور بحيث سيطلب يطلبون من إسرائيل أن تخلي بالتدريج خلال ثلاث أو أربع سنوات المستوطنات في غور الأردن.[٢٤]

ويتضمن المقترح الأميركي بحسب المصادر الإسرائيلية، تواجدا إسرائيليا غير مرئي، ولكنه مقرر، على المعابر الحدودية بين الضفة الغربية والأردن، فضلاً عن نشـر محطات إنذار مبكر على تلال في الضفة الغربية. وبيّنت المصادر الإسرائيلية أن كيري بمقترحاته الجديدة تخلى تماماً عن الأفكار التي وضعها الجنرال جيم جونز التي تحدثت عن تواجد دولـي في الأغوار لقوات من حلف الناتو بقيـادة أميركية، وأن لا يكون هناك أي تواجد إسـرائيلي، وبات الأميركيـون يتحدثون عن ترتيبات أمنية تتبنـى بالكامل وجهة النظر الإسـرائيلية، سواء ما يتعلق بالأغوار أو المعابر أو الأجواء. ويعتزم نتنياهو، في السياق ذاته، التسريع في إقامة جدار أمني على نهر الأردن.

وقـد رفض الرئيس الفلسـطيني أي خطـة أمنية تتضمن وجوداً إسـرائيلياً في غور الأردن، بما في ذلك إبقاء محطات إنذار، إضافة إلى رفض توصية بوجود إسرائيلي خفي في المعابر الحدودية، لضمان مراقبة إسرائيلية للداخلين والخارجين.

اتفاق إطار - تسوية مرحلية جديدة

بعد توالي التقارير والمؤشـرات حول الصعوبات التي تواجه المفاوضات الإسـرائيلية الفلسـطينية، وتحول دون إمكان التوصل إلـى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي، هناك توقع إسرائيلي بأن تعمل الإدارة الأميركية على بلورة تسوية مرحلية جديدة.

يبـدو واضحا أن هـذا التباين بين الموقفين الفلسـطيني والإسـرائيلي يضع الإدارة الأميركية أمام أحد الخيارات التالية: إما الإقرار بالواقع والإعلان عن فشـل المفاوضات، أو البحث عن صيغة اتفاق مرحلي، كما لمّحت إلى ذلك تقارير إعلامية إسـرائيلية سابقة، أو بلورة صيغة اقتراح أميركي لفرضه على الأطراف.

فعلا ومن باب الانصاف والموضوعية، علينا قراءة المشـهد الفلسـطيني من وجهة نظر السـلطة لنقول إن الواقع أقوى من أن يسمح برفض الذهاب إلى استمرار التفاوض، إلا إن كان ثمة في الواقع الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي ما يسمح برفض التفاوض أصلاً، وليس من موقع الضعف كما هو جار الآن.

ترجـح الظروف المحيطة أن الطرف الفلسـطيني ذهب إلـى المفاوضات رغم علمه أنه لا يمكـن المراهنـة على تحوّلها إلى مفاوضات جادّة أو منصفـة أو متوازنة. ومن المتوقع اسـتمرار المراوحة داخل دائرة مأزق الاسـتعصاء. وهو سيناريو مرجح في ظل التقلبات السـريعة التي تمر بها المنطقة، وفي ظل التطرف المتنامي الذي يعيشـه الائتلاف الحاكم في إسرائيل بقيادة نتنياهو.

بعد توالي التقارير والمؤشرات حول الصعوبات التي تواجه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، هناك توقع إسرائيلي بأن تعمل الإدارة الأميركية على بلورة تسوية مرحلية جديدة.

تستمر المفاوضات وفق هذا السيناريو، وتتعرض لبعض الأزمات، ولكنها لا تُحدث اختراقا. وبمجرد اسـتئنافها تحقق أهدافًا محددة للأطراف المشتركة فيها، أهمها الحفاظ على الوضع القائم، كما أنها تقطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى التي تخشاها جميع الأطراف. تشـير بعض الأوساط الإسرائيلية إلى أن فشـل المفاوضات بعد مرور الشهور التسعة المتفق عليها كسقف زمني وعدم قابلية تجديدها واعتماد القيادة الفلسطينية لخيار جديد مختلف، يمكن أن يقود إلى عقوبات وضغوطات أميركية– إسـرائيلية على السلطة، وإلى مجابهة فلسطينيّة – إسرائيليّة يمكن أن تصل إلى انتفاضة شعبية أو حتى مسلحة تؤدي إلى انهيار السلطة، أو إلى تراجع دورها بشكل كبير أو محاولة إسرائيل تنفيذ سيناريوهات أحادية الجانب تستند إلى فكرة تدخل دولي يفرض نوعًا من الوصاية الدولية، التي تسعى لتمرير حل على الطرفين يستند إلى الاتفاقات والمفاوضات السابقة وموازين القوى القائمة المختلة بشكل جوهري لصالح إسرائيل. ولهذا، تسـعى الإدارة الأميركية بمؤازرة إسرائيلية، بحسب ما كتب عاموس يادلين من معهد الأمن القومي، إلى إقناع السـلطة الفلسـطينية بالتوصل إلى بلورة اتفاق إطار شـكلي يثبت الوضع القائم، مبني على الاتفاق حول الحل على أسـاس دولتين مسـتقلتين في إطار حدود

١٩٦٧، ومحاولة الضغط على الجانب الفلسطيني لقبول فكرة يهودية دولة إسرائيل ومبدأ تبادل الأراضي.[٢٥]

لا يعتقد الجيش الإسرائيلي بأن الضفة الغربية ستشتعل في هذه السنة كما حدث في الانتفاضتين اللتين عرفناهما، رغم الاستعدادات الدائمة لأوضاع متطرفة قد تتدهور إلى هبة شعبية. ليس عند الجيش الإسرائيلي الآن أي خطط لزيادة القوات في الضفة في ٢٠١٤. بالعكس، إن عدد القوات في الضفة سيقل بقدر ما بسبب محدودية الميزانية.

التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لوضعية حركة حماس

يشير تقدير الاستخبارات الإسرائيلي لعام ٢٠١٣، بأن ظروف حماس قد تغيرت بشكل أساسي. فقد اختلت العلاقات بين حماس وإيران التي كانت بمثابة مصدر التسليح الرئيس للقطاع، وذلك بعد أن قامت قيادة حماس بالابتعاد عن نظام الأسد في سورية. وقد تعمق هذا التغيير بعد التحول الذي شهدته مصر بسقوط حكم الإخوان في تموز من هذا العام، حينما استقرت آراء الجنرالات في القاهرة على إغلاق الأنفاق من سيناء إلى القطاع في رفح، ما يحبط تهريب السلاح على نحو أكثر نجاعة.

تشير تقارير جهاز المخابرات الإسرائيلي، بأن حماس تتخذ خطوات محدودة لكبح جماح الفصائل الأكثر تطرفا في القطاع. وتظهر التقارير أن حماس تمتلك قذائف صاروخية تستطيع إصابة تل أبيب، وتستمر في حفر الأنفاق لاستخدامها من أجل الهجمات وعمليات الاختطاف على حدود القطاع، ومنظومة متطورة من وسائل طيران بلا طيارين، قد تكون وجدت سبلا لزيادة قوة اصابة إسرائيل.[٢٦] وتعتقد إسرائيل أن قوة حماس في مجال إطلاق القذائف المائلة المسار قد زادت زيادة كبيرة. وترى التحليلات الإسرائيلية أن المواجهة التالية التي قد تندلع في غزة ستتم في واقع أكثر تعقيدا من حيث قوة النار التي ستُستعمل على الجبهة الداخلية في دولة إسرائيل.

لا يعتقد الجيش الإسرائيلي بأن الضفة الغربية ستشتعل في هذه السنة، رغم الاستعدادات الدائمة لأوضاع متطرفة قد تتدهور إلى هبة شعبية. ليس عند الجيش الإسرائيلي الآن أي خطط لزيادة القوات في الضفة في ٢٠١٤. بالعكس، إن عدد القوات في الضفة سيقل بقدر ما بسبب محدودية الميزانية.

مستجدات الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية

وفق التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لعام ٢٠١٣، تبددت نهائياً التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام الرئيس بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، مع تعزيز لوضع جيش النظام ميدانياً في مواقع عديدة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الغربية والإسرائيلية متمسكة بتوقعها حتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة عام ٢٠١٣ تفيد بإمكانية الغرق العميق والمستمر لسورية في حالة الفوضى. من البديهي، أن إسرائيل تجد أن الوضع القائم حالياً في سورية يصبّ في مصلحتها مرحليا، رغم عدم اعترافها بذلك علناً،

لأنه يتيح أولاً شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط، كما يعني مباشـــرة اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران، وهو ما يعني إمكانية إضعاف إيران في معادلة التوازن الإقليمى في الشرق الأوسط.[٢٧]

تبددت مخاوف قادة الجيش الإســـرائيلي في عام ٢٠١٣، من إقدام الجيش الســـوري على القيام بعملية عسكرية قد تستفز إسرائيل، إذ بات الأمر غير وارد، مع انزلاق الجيش السوري إلى حرب أهلية، بحيث يتمكن في المنظور القريب ترميم قدرته العسكرية. بموازاة ذلك، فرض عدم الاســـتقرار في سورية على الجيش الإسرائيلي استعدادات عسكرية من نوع مختلف، إذ كان على الاستخبارات الإسرائيلية بجميع فروعها ملاحقة التطورات في ســـورية عن كثب، وبصورة خاصة ما يتعلق بمنع نقل أســـلحة كيميائية إلى حزب الله أو تنظيمـــات المعارضة. كذلك، معرفة مصير الصواريخ الباليســـتية بعيدة المدى والمنظومات المتطورة للصواريخ المضادة للطائرات.[٢٨]

علـــى الرغم من انعدام اليقين بالنســـبة لطبيعة تطورات الأحداث في ســـورية، يوصي التقدير الاســـتخباراتي لعام ٢٠١٣، بضرورة أن تعمل إســـرائيل على أساس الافتراض بأن نظام الأسد في صيغته الحالية لن يبقى.

هناك شـــبه إجماع أن ســـقوط نظام بشار الأســـد له جوانب إيجابية وأخرى سلبية، تتضمـــن الجوانب الإيجابية إضعاف المحور الراديكالي بقيادة إيران، أما الســـلبية فهي نشـــوء تحديات جديدة لإســـرائيل، وهو ما يحتم على دوائر صنع القرار أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لمنع تسريب الوسائل القتالية الإستراتيجية والأسلحة الكيماوية إلى جهات «متطرفة»، وردع نظام الأســـد من اســـتخدام الأسلحة الكيماوية، وإقامة قنوات حوار مع محافـــل المعارضة أو القيادة البديلة، وإقامة مراكز مســـاعدة إنســـانية في حالة وصول لاجئين إلى هضبة الجولان.

تتفق التقديرات الاســـتخباراتية الإسرائيلية على أن ميزان القوى في الحرب الأهلية في سورية يتغير، إذ ينال بشار الأسد ونظامه مزيدا من الزخم بينما تضعف قوات المعارضة، ويبدو أن بعضا من مؤيديها التقليديين المهمين يعيدون النظر في مواقفهم.[٢٩] وتنوه التقديرات إلـــى أن انتصار النظام في «القصير» في حزيران ٢٠١٣ شـــكل انتقالا إلى مرحلة جديدة للحرب الأهلية في ســـورية. فقد تم بمســـاعدة من إيران وحزب الله الســـيطرة على النقطة الإســـتراتيجية، وفي أعقابها تحقق تقدم بطيء وتدريجي في مناطق أخرى أيضا. ومع أن المعـــارك تتواصل ومنظمات المعارضة تســـجل إنجازات، ولكن في الصـــورة العامة، يتقدم النظام في طريقه إلى تحقيق سيطرة على المحور المركزي في سورية والذي يمر من دمشق إلى حلب، مع فروع نحو الغرب باتجاه المنطقة العلوية والشـــاطئ، وجنوبا نحو درعا. ويعد

الانتصار في القلمون، قرب الحدود اللبنانية بارزا في الإنجازات الأخيرة للنظام.[٣٠]

ينسجم موقف حكومة إسرائيل من الأحداث في سورية في الوضع الراهن مع موقف الغرب. وترى أن المفاوضات هي الترجمة السياسية للواقع الميداني. وعليه تبدلت السقوف واختلطت الأوراق وخصوصاً خلال الأشهر الماضية. بدأ الغرب مقاربته السياسية برفض أي تفاوض قبل سقوط الأسد ونظامه، ثم تراجع نحو القبول بمفاوضة النظام بعد رحيل رئيسه. ثم قبل ببقاء النظام، ولكن شرط رحيل رئيسه. ثم سلّم بوجود الأسد خلال المرحلة الانتقالية، ولكن من دون صلاحيات.[٣١]

دعا يعلون إلى ضرورة إسقاط الرئيس السوري، بشار الأسد، باعتباره الموقف المنشود لدى القيادة الإسرائيلية، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يمثل مصلحة أميركية وروسية وتركية وأردنية وإسرائيلية.

تفضل إسرائيل في الخيار بين الأسد والتنظيمات المسلحة، كما يبدو استمرار القتال، وحتى لو كانت الأمور لا تقال صراحة، علما أنها حالما تحتَّم الخيار ستفضل سقوط النظام، كما عبر عن ذلك وزير «الدفاع» الإسرائيلي موشيه يعلون. فقد دعا يعلون إلى ضرورة إسقاط الرئيس السوري، بشار الأسد، باعتباره الموقف المنشود لدى القيادة الإسرائيلية مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يمثل مصلحة أميركية وروسية وتركية وأردنية وإسرائيلية مؤكداً أنه من غير المسموح بأن ينتصر «محور الشر» الممتد من طهران إلى بيروت في سورية.[٣٢] ورأى مراقبون أن الدافع إلى التصريح قد يكون قراءة إسرائيلية مستجدة لمعطيات الوضع السوري، تنذر بارتفاع أسهم انتصار النظام وحلفائه في الحرب الكونية الدائرة في بلاد الشام.

يرتكز الاهتمام الإسرائيلي، منذ أيلول ٢٠١٣، حول تحقيق مصلحة إستراتيجية مباشرة في تجريد النظام السوري من القدرات الكيميائية. فمنذ الاتفاق على تجريد سورية من سلاحها الكيماوي، تتابع إسرائيل بدقة كيف ستُطبق الاتفاقية. وستحكم عليها وفق نتائجها لا وفقاً لها. ولعل الموقف الأوضح لإسرائيل في الأزمة السورية هو تصميمها على عدم السماح للنظام السّوري بنقل السلاح المتطور إلى حزب الله، وعدم السماح بنقل السلاح الكيميائي لجهات أخرى، وعدم الموافقة على انتهاك سيادتها في هضبة الجولان.[٣٣]

يؤكد الهجوم الإسرائيلي على سورية خلال عام ٢٠١٣، التدخل الإسرائيلي المباشر في مسار الأحداث السورية، وذلك كلما رأت أن مصالحها وأمنها القومي يتعرضان للخطر.

فالهجوم الإسرائيلي على سورية خلال عام ٢٠١٣، يؤكد التدخل الإسرائيلي المباشر في مسار الأحداث السورية، وذلك كلما رأت أن مصالحها وأمنها القومي يتعرضان للخطر، فإذا نظرنا إلى الفارق الزمني بين الضربة الجوية التي وجهتها إسرائيل لسورية في كانون الثاني الماضي بذريعة استهداف شحنة أسلحة كانت في طريقها لحزب الله اللبناني وبين الضربة التي وجهتها في مطلع شهر ايار، لوجدنا أن إسرائيل أرادت توجيه رسائل واضحة إلى كل الاتجاهات، إلى النظام السوري والمعارضة معا، وكذلك إلى القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة وبالتحديد إيران وروسيا مؤداها أنها طرف مباشر

في المعادلة الإقليمية للأزمة السورية. ترى إسرائيل أن إحباطها المتكرر من حين لآخر لأي عملية لنقل أسلحة من إيران إلى لبنان عبر سورية – في إطار سياسة «اقتناص الفرص» التي توفرها الأزمة السورية للحكومة الإسرائيلية– من شأنه تجفيف منابع تهريب الأسلحة إلى حزب الله اللبناني.[٣٤]

إسرائيل وحزب الله في المشهد الإقليمي الجديد

ما زال حزب الله يزيد قوته في مجال قدرته الحربية البعيدة المدى، والتحضر لإمكانية أن يوجه ضربة افتتاحية ثقيلة جدا . الأمر الذي تعززه دراسة جديدة صدرت عن «مركز بيغين السادات للدراسات الإستراتيجية» بأن حزب الله يواصل تنمية قدراته العسكرية الهجومية رغم تورطه في الحرب السورية، وهو ينشر نحو ٨٠٠٠٠ صاروخ في البقاع والجنوب موجهة نحو إسرائيل، ويسعى إلى زيادة ترسانته من الصواريخ الدقيقة متوسطة وبعيدة المدى.[٣٥]

لكن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية تشير إلى أن إمكانية اندلاع مواجهة عسكرية فورية على الحدود الشمالية آخذة بالتراجع في ضوء رسوخ توازن «الردع المتبادل» بين إسرائيل وحزب الله الذي يلجم الجانبين.[٣٦] بل إنه في عام ٢٠١٣ كان «منسوب الردع الإسرائيلي مرتفعا» تجاه حزب الله بسبب تورطه في الأزمة السورية ووجوده في مواجهة مع عناصر إسلامية داخل لبنان، إضافة إلى الخلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للمقاومة.[٣٧]

يواصل حزب الله تنمية قدراته العسكرية الهجومية رغم تورطه في الحرب السورية، وهو ينشر نحو ٨٠٠٠٠ صاروخ في البقاع والجنوب موجهة نحو إسرائيل، ويسعى إلى زيادة ترسانته من الصواريخ الدقيقة متوسطة وبعيدة المدى.

كما أن وجهة نظر إسرائيلية الحالية، تقول إن اتفاق جنيف مع إيران لن يحجم دورها الإقليمي في المنطقة، لكن رغم صلابة حلف إيران وحزب الله إلا أن حساباتها الدبلوماسية أصبحت أكثر أهمية. فإيران بحسب التقديرات الإسرائيلية قدمت تنازلا مهما في برنامجها النووي، كما قدمت سورية تنازلا في تفكيك ترسانتها الكيميائية، كما لن تسمح لحزب الله التورط في مواجهة مع إسرائيل.

لقد خلقت الحرب الأهلية في سورية واقعا جديدا بالنسبة لتعاطي إسرائيل مع حزب الله، فالأزمة السورية وتهريب السلاح إلى لبنان، زادت من إمكانية وجود سلاح متطور لدى حزب الله يحوله من منظمة «إرهابية» إلى جيش متطور وناجع وتودع في أيديه أدوات مهمة في الصراع ضد إسرائيل. ففي السنة الأخيرة شنّت هجمات عدة مرات مخازن لسلاح نوعي على الأراضي السورية تعزى لإسرائيل. تقاتل إسرائيل ضد تهريب السلاح الأمر الذي يتطلب معلومات استخبارية دقيقة وقدرة عسكرية عالية تسمح بالإصابة الدقيقة للسلاح. وتحدثت وسائل الإعلام عن تهريب صواريخ «ياخنت» من سورية إلى

لبنان. و«ياخنت» هو صاروخ برّ– بحرّ فوق صوتي من إنتاج روسيا، ومن أكثر الصواريخ تقدما في العالم. يأتي السلاح المهرب في معظمه من إيران وسورية أساسا. ولإيران مصلحة في إحاطة إسرائيل بطوق من الترهيب الصاروخي لاستنزافها.[٣٨]

وسُجّل في سياق تورط حزب الله في القتال في سورية، تعزيز للتحالف بين حزب الله ودمشق وطهران، دفع المؤسسة الأمنية في إسرائيل إلى تغيير تقديراتها الاستخبارية. فالسؤال الذي شغل على مدى أعوام شعبة الاستخبارات العسكرية وقيادة المنطقة الشمالية بدأ يصبح أكثر وضوحاً، ففي الماضي تساءلوا في إسرائيل عن رد فعل الأعضاء الآخرين في التحالف الراديكالي في حال اندلاع مواجهة مع حزب الله. في المرحلة الراهنة، الفرضية المحدثة للجواب عن هذا التساؤل أصبحت أكثر وضوحاً لجهة توثق التحالف بسبب المساعدة التي يقدمها حزب الله وإيران إلى النظام السوري، ما يعمّق التزام هذا النظام تجاه حلفائه. إيران والنظام السوري وحزب الله هم الآن إلى حدّ كبير جزء من جبهة مشتركة قد يجري تفعيلها في وجه إسرائيل إذا اقتضت الحاجة.[٣٩] تشير المصادر الاستخبارية الإسرائيلية إلى وجود درجة عالية من الحميمية بين الشركاء في التحالف الراديكالي في ظل دور قيادي واضح لإيران. ووفقاً لذلك، سيجد الشركاء في التحالف صعوبة في البقاء على الحياد.[٤٠]

كان «منسوب الردع الإسرائيلي مرتفعا» تجاه حزب الله في العام ٢٠١٣، بسبب تورطه في الأزمة السورية ووجوده في مواجهة مع عناصر إسلامية داخل لبنان، إضافة إلى الخلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للمقاومة.

إجمال

التقدير الاستخباراتي السنوي والقراءات المختلفة لعام ٢٠١٣، تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بات أفضل وازداد توطداً، وذلك على خلفية تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك. تتناول التقديرات أحوال الساحات المحيطة بإسرائيل وفقاً لمعيار رئيس هو «منسوب التهديد الفعلي» الذي يمثّله كل منها على الأمن القومي الإسرائيلي، بمعنى التهديد على الحدود من قبل جيوش نظامية، على الرغم من زيادة المخاطر الجزئية وتعددها، منها تصاعد قدرات المنظمات الإسلامية المتشددة.

قدمت إيران بحسب التقديرات الإسرائيلية تنازلا مهما في برنامجها النووي، كما قدمت سورية تنازلا في تفكيك ترسانتها الكيميائية، كما لن تسمح لحزب الله التورط في مواجهة مع إسرائيل.

ولعل أبرز دوافع توصيف الوضع الإستراتيجي بأفضل، هو مراهنات إسرائيل على عنصر الزمن، حيث اتساع الفجوة بشكل كبير على صعيد ميزان القوى العسكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إسرائيل والدول العربية. فالمؤسسة العسكرية تسعى إلى تفوق عسكري نوعي يمنع أي إمكانية مستقبلية لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في استمرار حالة الاضطراب والتناحر والتراجع على الصعد العسكرية والاقتصادية والتراص الوطني في العالم العربي.

كما وأن هذا التوصيف، هو نسبي ونفسي، لكونه مرتبطا بمرحلة التحولات الجذرية المحيطة بإسرائيل. فالموقف الإسرائيلي انتقل من مرحلة الصدمة، ومرحلة الخروج من الصدمة، إلى مرحلة التكيف، وهي المرحلة الحالية التي تحاول إسرائيل فيها الاستفادة قدر المستطاع من انشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية وتعثر الربيع العربي من أجل تحقيق مصالح سياسية وإستراتيجية تفيدها بعد مرور هذه المرحلة الانتقالية في العالم العربي.

انتقل الموقف الإسرائيلي من مرحلة الصدمة، ومرحلة الخروج من الصدمة، إلى مرحلة التكيف، وهي المرحلة الحالية التي تحاول إسرائيل فيها الاستفادة قدر المستطاع من انشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية.

ما زالت إيران، وفق التقديرات الاستخبارية، تعتبر العدو رقم واحد، بما تمتلكه من قدرات عسكرية قرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف تجاه إسرائيل. وأن إيران لن تخرق اتفاق جنيف الذي وقعته مع دول ٥+١، وتالياً سوف يكون برنامجها النووي في حالة جمود. ومن المستبعد قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية في المنظور القريب.

ترى إسرائيل أن إيران والولايات المتحدة اتخذتا خطوات لإرساء التقارب في علاقاتهما خدمة لمصالحهما، وأن المسؤولية الآن تقع على عاتق إسرائيل (والسعودية) للقيام بدورها. والأهم من ذلك، أدركت إسرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي بعيداً عن أي اعتبارات أو تأثير للوبي اليهودي الأميركي. وعليه، بدلت الحكومة الإسرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر وتفهم أكبر لحدود دورها، إلى حدّ الانسجام مع الموقف الأميركي، دون التنازل على الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكانية إنتاج قنبلة نووية.

إن تطورات الأحداث في مصر في العامين الأخيرين، بما انطوت عليه من تحولات جسيمة، شكلت فرصة للإسرائيليين لاختبار النوايا وإعادة دراسة معطيات الواقع على أسس جديدة. ورغم القلق والمخاوف من التوجهات الجديدة المستندة بأشكال مختلفة إلى زخم جماهيري أو إلى انتخابات ديمقراطية، فإن عددا من أصحاب الرأي والقرار في إسرائيل توصلوا إلى القناعة بأن تغيير وجهة السياسة المصرية ليس قريبا. فهذه السفينة الثقيلة والكبيرة تحتاج إلى مسافة أطول من غيرها لتشهد تغييرا يغدو ملموسا على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالموقف الإسرائيلي ليس ببعيد عن الطرح أن إسرائيل تريد قيادة قوية في مصر، وهي لمست قدرة الحكومة الحالية على ضبط الأمور، وهناك تعاون أمني في المرحلة الحالية بين مصر وإسرائيل.

تعتقد حكومة إسرائيل اليمينية أن الربيع العربي يضع القضية الفلسطينية وحلّها على الهامش من ناحية العالم العربي.

تعتقد حكومة إسرائيل اليمينية أن الربيع العربي يضع القضية الفلسطينية وحلّها على الهامش من ناحية العالم العربي – شعبياً ورسمياً، وقد أدركت أثر الأحداث السلبي على إمكانيات الحراك العربي في الدوائر الدولية المعنية. وبهذا، فإن الأمر يمكنها من الانفراد بالفلسطينيين من حيث تنفيذ سياستها التوسعية ومآربها في القدس والضفة الغربية،

وهكذا فعلت. وانفردت بمفاوضات شكلية برعاية أميركية لم ولن تفضي إلى شيء حقيقي.

لا يؤمن الجيش الإسـرائيلي بأن الضفة الغربية ستشـتعل في هذه السنة كما حدث في الانتفاضتين اللتين عرفناهما. رغم الاسـتعدادات الدائمة لأوضاع متطرفة قد تتدهور إلى هبة شـعبية. ليس عند الجيش الإسـرائيلي الآن أي خطط لزيادة القوات في الضفة في ٢٠١٤. بالعكس، إن عدد القوات في الضفة سيقل بقدر ما بسبب محدودية الميزانية.

في سياق الأزمة السورية، تبددت نهائياً التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام بشـار الأسـد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، مع تعزيز لوضع جيش النظام ميدانياً في مواقع عديدة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الغربية والإسـرائيلية متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة عام ٢٠١٣ تتلخص بتوقع الغرق العميق والمستمر لسورية في حالة الفوضى. من البديهي، أن إسرائيل تجد الوضع القائم حالياً في سورية يصبّ في مصلحتها، رغم عدم اعترافها بذلك علناً، لأنه يتيح أولاً شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط. كما يعني ثانيا اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران.

كان منسـوب الردع الإسـرائيلي في عام ٢٠١٣ مرتفعا تجاه حزب الله بسبب تورطه في الأزمة السـورية ووجوده في مواجهة مع عناصر إسـلامية داخل لبنان، إضافة إلى الخلل في البيئة الشـعبية الداخلية الحاضنة للمقاومة. من المستبعد قيام إسرائيل بحرب اسـتباقية ضد حزب الله، طالما لم يحصل حزب الله على سـلاح كاسر للتوازن حيث أن وجود سـلاح متطور لدى حزب الله يحوله من منظمة «إرهابية» إلى جيش متطور وناجع وتودع في أيديه أدوات مهمة في الصراع ضد إسرائيل.

خلاصة القول، إن الوضع الإسـتراتيجي لإسـرائيل لعام ٢٠١٣ هو «أفضل نسبياً»، انطلاقاً من تدهـور الأوضاع الداخلية لدول الطوق وتراجع عناصر قوتها تبعاً لذلك، في حين سـتتواصل حالة عدم اليقين وعدم الاسـتقرار حول الحدود لتميّز السنة القريبة في ظل تنامي المخاطر الجزئية، وفي ظل ضبابية المسـار المسـتقبلي وصعوبة التنبؤ بأهمية تداعياته على المدى المتوسط والأبعد.

إن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل لعـام ٢٠١٣ هـو «أفضـل نسـبياً»، انطلاقـاً مـن تدهـور الأوضـاع الداخليـة لـدول الطـوق وتراجـع عناصر قوتها تبعاً لذلك.

في سياق الأزمة السورية، تبددت نهائياً التوقعات السـابقة بشـأن الانهيـار السـريع لنظـام بشـار الأسد.

الهوامش

١ Yehuda, Alon, «Processes of Military Decision Making», Military and Strategic Affairs, Volume 5, No, 2, September 2013.

٢ Tel Aviv: Institute for ,2014-Anat, Kurz & Shlomo, Brom (eds.), Strategic Survey for Israel 2013 National Security Studies, 2013.

٣ Amos, Yadlin, «Regime Stability in the Middle East: An Analytical Model to Assess the Possibility of Regime Change», Memorandum, No, 131, December 2013,

٤ Emily, Landau & Erez, Striem, «Iran and the International Community, 2013: Is it Decision Time?» , in: 2014-Strategic Survey for Israel 2013, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014.

٥ Stephen, Cimbala, «On Nuclear War: Deterrence, Escalation, and Control», Military and Strategic Affairs, Volume 4, No, 3, December 2012.

٦ وثيقة تقدير رئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء افيف كوخافي، بعثها إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعلون، صحيفة هآرتس.

٧ Tel Aviv: Institute for National Security ,2014-Kurz, Anat & Brom, Shlomo(eds.), Strategic Survey for Israel 2013 Studies, 2013.

٨ الموقع الالكتروني لجريدة « هآرتس»، ٢٠١٣/١١/٢٤. http://www,haaretz,co,il/news/politics/1,2172972.) آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٢١)

٩ Amos, Yadlin & Avner, Golov, «If Attacked, How Would Iran Respond?», Strategic Assessment, Volume 16, No, 3, October 2013.

١٠ الموقع الالكتروني لجريدة «إسرائيل اليوم»، ٢٠١٤/٢/١٤ http://www,israelhayom,co,il/opinion/133739, (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٢١)

١١ Laurence, N, «Two-Track Negotiations Led to Iran Nuclear Deal», The wall street journal, 2013/11/24. on: http://online,wsj,com/news/articles/SB10001424052702304281004579218343099984 808(اخر مشاهدة 22.2.2014)

١٢ Amos, Yadlin & Avner, Golov, «Regime Stability in the Middle East: An Analytical Model to Assess the Possibility of Regime Change», Memorandum, No, 131, December 2013.

١٣ الموقع الالكتروني لجريدة « هارتس»، ٢٠١٣/١٠/٧. http://www,haaretz,co,il/opinions/,premium-1,2133425 ((آخر مشاهدة 22.2.2014

١٤ Tally, Helfont, «Slashed US Aid to Egypt and the Future of the Bilateral Relations», INSS Insight, No, 474, October 13, 2013.

١٥ Ibid. Ibid.

١٦ Ephraim, Inbar, «Israel Strategy», the Middle East Review of International Affairs (MERIA) Vol 2, No4, November 2013.

Tel Aviv: Institute for ,2014-Ephraim, Kam, «The Upheaval in Egypt», Strategic Survey for Israel 2013 National Security Studies, 2014.

١٧ Gabi, Siboni & Dan, Barak, «The Sinai Peninsula Threat Development and Respond Concept», Memorandum, Analysis Paper No, 31, Saban Center for Middle East Policy, January 2014

Udi, Dekel & Orit, Perlov, «Sinai: Implications of the Security Challenges for Egypt and Israel: Egyptian Discourse on the Social Networks», INSS Insight, No, 440, June 30, 2013.

١٨ Tel Aviv: Institute for ,2014-Ephraim, Kam, «The Upheaval in Egypt», Strategic Survey for Israel 2013 National Security Studies, 2014.

١٩ Udi, Dekel & Orit, Perlov, «Sinai: Implications of the Security Challenges for Egypt and Israel: Egyptian Discourse on the Social Networks», INSS Insight, No, 440, June 30, 2013.

٢٠ Yadlin, Amos, «A Time for Decisions: Toward Agreements and Alternative Plans», Strategic Survey for 2013-Israel ,2014, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014.

٢١ Shmuel, Even, «Twenty Years since the Oslo Accords: Lessons for Israel», Strategic Assessment, Volume, 16, No, 2, July 2013.

٢٢ الموقع الالكتروني لجريدة «معاريف» الإسرائيلية: ٢٠١٣/١١/١٣ http://www,nrg,co,il/online/1/ART2/521/886,html). (آخر مشاهدة 22.2.2014

٢٣ -Oded, Eran, «Jordan: Relative Stability in the Eye of the Storm», Strategic Survey for Israel 2013 ,2014, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014.

٢٤ Brom, Shlomo, «Israeli-Palestinian Negotiations and the American Set of Principles», INSS Insight, No, 515, February 10, 2014.

٢٥ Amos, Yadlin, «A Time for Decisions: Toward Agreements and Alternative Plans», Strategic Survey

.Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014 ,2014-for Israel 2013

٢٦ Benedetta, Berti & Anat, Kurz, «The Hamas Predicament: Organizational Challenges in a Volatile .Environment», Strategic Assessment, Volume 16, No, 3, October 2013

٢٧ Udi, Dekel & Shlomo, Brom & Yoal, Schweitzer, «Israel's Current Strategic Security Challenges», In: .Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014 ,2014-Strategic Survey for Israel 2013

Shlomo, Brom & Benedetta, Berti, Heller, M , «Syria: The Civil War with No Winner», Strategic Survey .Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014 ,2014-for Israel 2013

٢٨ David, Friedman & Shlomo, Brom, «The Chemical Weapons Crisis in Syria: En Route to a Political .Solution?», INSS Insight, No, 466, September 16, 2013

٢٩ ايتمار، رابينوفيتش، «صعود وهبوط في الحرب الأهلية في سورية»، نظرة عليا، ٢٠١٣/١٢/١٩

٣٠ Itamar, Rabinovich, «The Changing of the Tide in the Syrian Civil War», INSS Insight, No, 499, .December 17, 2013

Eyal, Zisser, «Alone at the Top: Bashar al-Assad and the Struggle for Syria», Strategic Assessment, .Volume 16, No, 3, October 2013

٣١ Benedetta, Berti, «Between Paralysis and Fatigue: «The «Geneva 2» Negotiations on the Syrian Civil .War», INSS Insight, No, 509, January 23, 2014

Udi, Dekel & Orit, Perlov, «A Change in the Balance of Power in Syria: The «Bad» against the «Bad» «, .INSS Insight, No, 475, October 15, 2013

٣٢ الموقع الالكتروني لجريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣/٦/٣.

http://www,ynet,co,il/articles/0,7340,L-4387496,00,html.(آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٢٢)

٣٣ Eyal, Zisser , «The Deadlocked Syrian Crisis: The Fable of the Ants and the Elephant», Strategic .Assessment, Volume 16, No, 2, July 2013

٣٤ Amos, Yadlin, «The Disarmament Agreement on Syria's Chemical Weapons, Act I: A Win-Win .Situation?», INSS Insight, No, 467, September 17, 2013

٣٥ Yookov, Lappin ,»Israel vs, the Iran-Hizballah Axis», BESA Center Perspectives, Paper No, 221, .November 14, 2013

٣٦ Tel Aviv: Institute for ,2014-Anat, Kurz& Shlomo, Brom, (eds.), Strategic Survey for Israel 2013 ,National Security Studies, 2014

٣٧ Benedetta, Berti & Yoal, Schweitzer, «Hizbollah in Syria: Losing the Balance between «National ,Resistance» and Sectarian Interests?», Strategic Assessment, Volume 16, No, 2, July 2013

٣٨ Yoal, Guzansky & Erez, Striem, «The «Arab Spring» and Refugees in the Middle East», INSS Insight, .No, 496, December 12, 2013

٣٩ Yoal, Guzansky, «Thin Red Lines: The Syrian and Iranian Contexts», Strategic Assessment, Volume 16, .No, 2, July 2013

٤٠ Ehude, Eilam, «Brothers in Arms: Would Hizballah and Hamas Join Iran in a War Against Israel?», .October 23, 2013 ,185 و,BESA Center Perspectives, Paper No